

عملية التسوية

فلسطين عضو في 13 معاهدة دولية خلال أيار

تقاطعت مصادر فلسطينية وأميركية في نفي أنباء عن التوصل إلى اتفاق على تمديد مهلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كانت قد أفادت بها القناة الثانية العبرية، في وقت أشارت فيه واشنطن إلى إحراز تقدم، بينما يؤكد الفلسطينيون أن هوة الخلاف لا تزال كبيرة

إسرائيل تستعجل العودة إلى التفاوض من بوابة بولارد

وضع الوفد الفلسطيني شرط وقف النشاط الاستيطاني من ضمن شروط العودة للمفاوضات (احمد غرابلي - اف ب)

عميقة» بين الطرفين، برغم أن الاجتماع برعاية الوسيط الأميركي استمر خمس ساعات. وحضر اللقاء وزيرة القضاء الإسرائيلية تسيبي ليفني، وإسحاق مولخو ممثل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ومن الجانب الفلسطيني كبير المفاوضين صائب عريقات، ومدير الاستخبارات العامة ماجد فرج. وأشار مصدر فلسطيني مطلع إلى أن عريقات شدد على ضرورة الإفراج عن الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين المتفقد عليها في إطار اتفاق استئناف مفاوضات السلام، وهو ما رفضته إسرائيل، وأدى إلى نشوب أزمة دفعت نتانياهو إلى وقف الاتصالات المدنية والاقتصادية مع السلطة، باستثناء إجراءات التنسيق الأمني ولقاءات ليفني - عريقات. وفي هذا الإطار، عُقدت 3 اجتماعات ثلاثية مماثلة خلال الأسبوعين الماضيين. في المقابل، ذكر مسؤول إسرائيلي أن حكومته لا تزال تريد استكمال

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس تقدماً يُحرز في المفاوضات التي تتوسط فيها الولايات المتحدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وترمي إلى مواصلة محادثات السلام، لكنها نفت أنباء عن التوصل إلى اتفاق على تمديدها. وقالت المتحدث باسم الوزارة، جين ساكي، إن «فريقنا المفاوض لا يزال يجري مفاوضات مكثفة مع الطرفين. الفجوات تضيق، لكن أي تكهنات بشأن التوصل إلى اتفاق سابقة لأوانها في الوقت الحاضر».

وكانت القناة الإسرائيلية الثانية قد نقلت عن مصادر لم تسمها قولها إن الطرفين سيوقعان في غضون أيام اتفاقاً لتمديد المفاوضات إلى ما بعد مواعدها النهائي (29 أبريل)، وذلك في مقابل الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي - الأميركي جوناثان بولارد. هذا المضمون يتناقض مع ما قاله مسؤول فلسطيني، أشار إلى أن «الهوة لا تزال



لإجراءات «الرد على إسرائيل وتعتبر المفاوضات». وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن ضم دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية سيدخل حيز التنفيذ

التابع للأمم المتحدة أمس على الطلب الفلسطيني الانضمام إلى ثلاثة عشر معاهدة دولية بصفة دولة مراقبة، وذلك بعدما تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بطلب بهذا الشأن استكمالاً

المحادثات، وتجاوز الأزمة الحالية، لكن «على الفلسطينيين التراجع عما فعلوه في الأمم المتحدة، لأن ذلك كان خرقاً لالتزامهم الأساسي». وفي تطور لافت، وافق القسم القانوني

... وتناور: نريد حصة الأسد في المفاوضات

ما نريده ضمن مطالب أساسية، كما أننا لا نستطيع أن نسلم بمقولة أخرى من جانب أبو مازن».

في الوقت نفسه، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن رئيس الهيئة الإعلامية في ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي ليبران دان، أكد أن إسرائيل معنية بمواصلة عملية التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وأنها ستبدل كل جهد مستطاع لاحتواء الأزمة الحالية التي تشهدها المفاوضات.

في المقابل، وضمن الخط المتشدد الذي تتسم به مواقف اليمين المتطرف في الساحة الإسرائيلية، طالب رئيس البيت اليهودي ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، رئيس الوزراء نتانياهو بعقد جلسة طارئة للحكومة، والإعلان عن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة، مثل «غوش عتسيون»، و«أريئيل»، و«معاليه ادوميم»، و«الفية مناشيه» إلى إسرائيل.

وأضاف بينيت، في رسالة وجهها إلى نتانياهو، «بعد تنصل السلطة من التزاماتها ورفضها الاعتراف بيهودية الدولة، لا مناص من ضم الكتل الاستيطانية، بما فيها المقامة في المناطق الفلسطينية، ومنح السكان الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية الكاملة»، متهماً السلطة بأنها تواصل سياسة التحريض على القتل العنصري، واستدل على ذلك بأنها تواصل دفع المخصصات للأسرى الفلسطينيين، الذين وصفهم بـ«القتلة». تجدر الإشارة إلى أن هذا المطلب جزء من البرنامج السياسي والانتخابي لـ«البيت اليهودي»، ويدرك بينيت أن الظروف السياسية لا تسمح بتنفيذ هذا المطلب، ما يؤكد وجود خلفيات ظرفية تتصل بمنظومة الضغوط على السلطة، وفي الوقت نفسه استقطاب شرائح متطرفة من القاعدة الشعبية لمعسكري اليمين ضمن إطار التنافس مع حزب الليكود.

مقابل إنجاز وحيد للسلطة هو تحرير أسرى فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية. في السياق، نقلت وسائل إعلام فلسطينية عن أن الوفد الفلسطيني المفاوض رفض طلباً إسرائيلياً (بناءً على توجيهات رئيس السلطة) فحواه إبعاد 10 من الأسرى الذين كان من المفترض الإفراج عنهم ضمن نطاق الدفعة الرابعة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

احتواء الأزمة

إسرائيل تواصل التمسك بمطالب هي في الواقع تنازلات جوهرية إضافية من



إسرائيل تريد تحقيق الكثير مقابل إنجاز وحيد للسلطة هو تحرير الأسرى



السلطة الفلسطينية، بل تضعها شرطاً لا يمكن التراجع عنه لتحقيق التسوية الشاملة. ضمن هذا الإطار، تطرق وزير الاستخبارات الإسرائيلية، شطاينتس، في كلمة له أمام مؤتمر السابير الدولي في جامعة تل أبيب، إلى اتهام كبير لحكومته بالمسؤولية عن تعثر المفاوضات، وقال: «رئيس السلطة قال قبل حوالي شهر إنه ليس في نيته الاعتراف بحق الشعب اليهودي بدولة سيادية». وتابع: «أريد أن أوضح أنه توجد أوضاع ينبغي أن نكون حازمين فيها، وأن نقدم

ليست سوى وضع الشروط الإسرائيلية والإنجازات المطلوب تحقيقها في قالب يطلق عليه اسم «صفقة حل». شطاينتس دعا إلى الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، مقابل تراجع السلطة عن خطوتها في الأمر المتحدة، لكنه ذكر أن الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من أراضي عام 48 منوط بإفراج الولايات المتحدة عن الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد، المسجون في أميركا منذ نحو ثلاثة عقود.

من الواضح أن ربط إسرائيل الإفراج عن الأسرى ببولارد إخلال بالفاهمات، التي انطلقت على أساسها المفاوضات، قبل أكثر من ثمانية أشهر، وهي ترمي بذلك إلى تجريد السلطة من الورقة التي لوحت بها.

في ظل الخيارات الاستراتيجية لرام الله، التي تخلت فيها عن أوراق قوة كثيرة، فإنها راهنت على مواجهة الرفض الإسرائيلي بتقديم الحد الأدنى الذي يبرر لها وفق معايير خط التسوية الاستمرار في المفاوضات، وتأجيل الاستحقاقات المتصلة بالتوجه إلى الأمم المتحدة أطول مدة ممكنة. في النتيجة، تصل إسرائيل إلى انتزاع تنازل فلسطيني جديد مقابل الأسرى، تماماً كما استغلت المعادلة التي انطلقت على أساسها المفاوضات، ومررت بذلك عدداً من المخططات الاستيطانية خلال الإفراج عن الدفقات الثلاث السابقة من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو.

وعودة إلى ربط تحرير الأسرى من فلسطيني 48 بالإفراج عن بولارد، فبرغم أن ما قد يهم السلطة بالدرجة الأولى هو أصل تحريرهم، فإن الموقف الإسرائيلي يتلخص في وضع هذه الصفقة ضمن سلة متكاملة، ما يسمح لتل أبيب بتحقيق أكبر قدر من الإنجازات السياسية وغيرها على حساب الفلسطينيين، وذلك كله في

علي حيدر

بينما تتواصل المساعي الأميركية للتوصل إلى صيغة اتفاق يسمح بتمديد المفاوضات إلى ما بعد نهاية الشهر الجاري، تستمر إسرائيل في مناوراتها، التي ترمي إلى وضع السلطة أمام خيارين: إما الرضوخ للمعادلة الإسرائيلية، أو تحميلها مسؤولية إخفاق المفاوضات. ومن أبرز التكتيكات الإسرائيلية في هذا المجال، فرض وقائع تدفع السلطة نحو خيار الردود «المتواضعة»، التي تبادر تل أبيب إلى اتخاذها مبررات لخطوات مضادة في إطار أطروحات حل هي أقرب إلى أن تكون إطاراً لتحقيق شروطها وأهدافها.

على خط مواز، يبقى للتنافس الداخلي الإسرائيلي السياسي والإيديولوجي حضوره عبر استغلال محطات التعثر التي تواجهها المفاوضات لتقديم أفكار أخرى، هي من جهة جزء من أوراق الضغط على السلطة، ومن جهة أخرى، تأتي في نطاق المزايدة اليمينية على رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو. في هذا السياق جاء اقتراح حزب البيت اليهودي المتطرف ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل.

بولارد مريبط فرس

للوهلة الأولى، عند الحديث عن صفقة قدمتها إسرائيل للخروج من الأزمة التي تواجهها المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، يبدو كما لو أن إسرائيل قررت العودة خطوة إلى الوراء، من أجل تمهيد الطريق لبلورة حل وسط، لكن عندما يتضح أن المبادر إلى ذلك هو وزير الشؤون الاستخباراتية المقرب من نتانياهو، يوفال شطاينتس، يتبين أن المسألة

يجد اليمين الإسرائيلي المفاوضات مع الفلسطينيين ساحة للتنافس مع الليكود لنيل حشد انتخابي، لكن هذا التنافس لا يأتي إلا على حساب الأراضي والحقوق الفلسطينية

